

Distr.: General
13 May 2020
Arabic
Original: English



الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 22 من قرار مجلس الأمن 2461 (2019) والفقرة 33 من قرار المجلس 2472 (2019)، ويقدم معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية المستجدة في الصومال خلال الفترة الممتدة من 5 شباط/فبراير إلى 4 أيار/مايو 2020 والتدابير المحددة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال المتخذة في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 30 نيسان/أبريل 2020.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

(أ) التطورات السياسية

2 - في 20 شباط/فبراير، وقّع رئيس الصومال، محمد عبد الله محمد 'فرماجو' مشروع القانون الانتخابي ليصبح قانوناً عقب إقراره في البرلمان قبل يوم واحد. وفي الولايات الأعضاء في الاتحاد، اتُخذت خطوات نحو تحقيق المصالحة بين بعض أصحاب المصلحة في غلمدغ، وتولى الأعضاء الجدد في المجلس التشريعي في ولاية جنوب غرب الصومال مناصبهم، وعقدت بونتلاندا مؤتمراً استشارياً لأصحاب المصلحة السياسيين. ومع ذلك، ظلت العلاقات متوترة بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد. وأدى نشر قوات الجيش الوطني الصومالي في منطقة جبدو في جوبالاند إلى وقوع اشتباكات، كانت لها تداعيات إقليمية أوسع نطاقاً، وواصلت أحزاب المعارضة في مقديشو الإعراب عن قلقها إزاء محدودية الحيز السياسي. ولم يعقد قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أي منتدى لاتخاذ القرارات منذ حزيران/يونيه 2018.



- 3 - وفي 19 شباط/فبراير، أقرّ مجلس الشعب مشاريع قوانين تتعلق بالطيران المدني، ومراقبة الجودة، والتعداد الوطني للسكان، ووسائل الإعلام، وتقاعد أفراد القوات المسلحة واستحقاقاتهم، وقدمها إلى مجلس الشيوخ لاستعراضها وإقرارها. وأثنى السيد فرماجو على مجلسي البرلمان لتعاونهما الذي مكن من إقرار مشروع قانون خلال الدورة البرلمانية.
- 4 - وفي 5 آذار/مارس، في اسطنبول، تركيا، أعلن سياسيون معارضون ينتمون إلى منتدى الأحزاب الوطنية عزيمهم على تشكيل تحالف سياسي واحد قبل حلول موعد الانتخابات الوطنية، وحثوا أحزاب المعارضة المتفقين معهم في الرأي على الانضمام إليهم.
- 5 - وفي 16 آذار/مارس، أكدت الصومال أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلد. وأعلنت السلطات حظرا لمدة أسبوعين على جميع الرحلات الجوية الدولية اعتبارا من 18 آذار/مارس، وهو حظر تم تمديده لاحقا إلى أجل غير مسمى.
- 6 - وفي 15 نيسان/أبريل، أعلن رئيسا مجلسي البرلمان قرارهما تأجيل بدء الدورة البرلمانية المقبلة، الذي كان مقررا في 10 نيسان/أبريل، بسبب جائحة كوفيد-19 وتمشيا مع المشورة الصادرة عن وزارة الصحة، إلى أن يتم وضع ترتيبات افتراضية بديلة.
- 7 - وفي ولاية جنوب غرب الصومال، اختتمت عملية اختيار الأعضاء الجدد في المجلس التشريعي للولاية في 19 آذار/مارس. وأدى الأعضاء اليمين القانوني في 23 آذار/مارس. وفي 1 نيسان/أبريل، انتُخب علي سعيد فقي رئيسا للمجلس التشريعي، ومحمد نور محمد معلم نائبا أولا له، وشمسو محمد يارو نائبا ثانيا له. وفي 20 أبريل/نيسان، صوت المجلس التشريعي للولاية لصالح اقتراح منح رئيس الولاية عبد العزيز حسن محمد "لقتاغرين" تمديداً لمدة سنة واحدة، توخيا لموامة فترة ولايته مع فترة ولاية رئيس المجلس التشريعي.
- 8 - وفي 8 شباط/فبراير و 2 آذار/مارس و 22 نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات مسلحة في مدينة بلد حوا، بمنطقة جيدو، على مقربة من الحدود الصومالية الكينية، بين الجيش الوطني الصومالي وعناصر الميليشيات الموالية لوزير أمن جوبالاند، عبد الرشيد حسن عبد النور "جان". وقد أدت الاشتباكات إلى تقاوم حدة التوتر بين الصومال وكينيا. واتخذ السيد فرماجو ورئيس كينيا، أوهورو كينياتا خطوات لتخفيف حدة التوترات، شملت عقد محادثات هاتفية في 5 آذار/مارس، أعقبها تبادل زيارات وزارية رفيعة المستوى إلى مقديشو ونيروبي. وفي 23 نيسان/أبريل، في نيروبي، توصل رئيس جوبالاند أحمد محمد إسلام "مادوبي" وخصومه السياسيون في مجلس جوبالاند للتغيير إلى اتفاق للاعتراف بانتخابه المطعون فيه في آب/أغسطس 2019 وتشكيل حكومة ائتلافية.
- 9 - واندلع قتال عنيف بين أهل السنة والجماعة والجيش الوطني الصومالي وشرطة "هرمعد" الخاصة في منطقة دوسمريب، بولاية غلمدغ، يومي 27 و 28 شباط/فبراير، مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا. وفي 29 شباط/فبراير، استسلمت قيادة أهل السنة والجماعة للحكومة الاتحادية. وعقب انتخابه في 2 شباط/فبراير، واصل الرئيس المنتخب لولاية غلمدغ، أحمد عبدي كاريه، اتصالاته مع رئيس الولاية السابق، أحمد دعالي غيلي "حاف"، وأعضاء المعارضة السياسية، تُوجت بتسليم السلطة سلميا في 12 نيسان/أبريل، وإن كان ذلك في غياب قيادة أهل السنة والجماعة.

- 10 - وفي 24 آذار/مارس، وافق المجلس التشريعي لولاية هرشيبي على ميزانية قدرها 14 مليون دولار لعام 2020، مع احتمال وضع ميزانية تكميلية بالنظر إلى جائحة كوفيد-19.
- 11 - وفي 6 شباط/فبراير، أصدرت بونتلاند الأمر بإغلاق مكتب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في غاروي وأوقفت أنشطتها في الولاية. وفي الفترة من 15 إلى 17 آذار/مارس، استضاف رئيس بونتلاند، سعيد عبد الله محمد ديني، مؤتمرا تشاوريا في غاروي لمناقشة مسار الولاية. وحضر المؤتمر أيضا وفد من الحكومة الاتحادية بقيادة وزير الشؤون الخارجية، أحمد عيسى عوض. وأصدر المشاركون في المؤتمر بيانا دعوا فيه إلى تأجيل عملية مراجعة الدستور إلى ما بعد الانتخابات وانتقدوا القانون الانتخابي الجديد، وذكروا، في جملة أمور، أنه يتعارض مع الدستور الاتحادي المؤقت. ودعوا أيضا إلى عقد مؤتمر تشاوري لجميع أصحاب المصلحة السياسيين الصوماليين للتداول والاتفاق بشأن طرائق عقد انتخابات في الفترة 2021/2020. وفي ختام المؤتمر، أعلن السيد ديني عزمه على السفر إلى مقديشو وعواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد للمضي قدما في عملية الحوار.
- 12 - وفي 29 شباط/فبراير، شهدت كل من منطقتي سول وسناغ المتنازح عليهما بين "صوماليلاند" وبونتلاند، استئناف المناوشات المتقطعة بين القوات الموالية للجانبين في انتهاك لوقف إطلاق النار الفعلي الذي تم التوصل إليه عام 2018 بوساطة من الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.
- 13 - وفي 27 شباط/فبراير، وقع رئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عدي، وزعماء أحزاب المعارضة اتفاقا بشأن تنظيم انتخابات برلمانية وانتخابات المجالس المحلية بحلول نهاية عام 2020.
- 14 - وفي 11 شباط/فبراير، اجتمع السيد فرماجو والسيد بيهي لأول مرة منذ تولي كل منهما منصبه في عام 2017. وقد توسط رئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، لتيسير هذا الاجتماع الذي عُقد في أديس أبابا. وفي 13 شباط/فبراير، طلب السيد فرماجو الصفح من شعب "شمال الصومال"، معربا عن أسفه لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها نظام سياد بري. وأعرب السيد بيهي عن قبوله هذه المبادرة في 18 شباط/فبراير في سياق خطابه السنوي أمام برلمان "صوماليلاند".

(ب) التطورات الأمنية

- 15 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سُجل 235 حادثا في كانون الثاني/يناير، و 274 حادثا في شباط/فبراير، و 278 حادثا في آذار/مارس، و 299 حادثا في نيسان/أبريل. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع عدد الحوادث المتصلة بالإرهاب، مثل الهجمات بقذائف الهاون، والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والاعتقالات. وظلت مستويات الجريمة والحوادث المتصلة بالنزاعات المسلحة ثابتة منذ كانون الثاني/يناير.
- 16 - وكثفت حركة الشباب بشكل كبير من هجماتها بقذائف الهاون في مقديشو. وتعرضت منطقة مطار آدم عدي الدولي، التي يقع فيها تجمع مباني الأمم المتحدة، لهجوم بمدافع هاون عيار 60 ملم في 17 شباط/فبراير، و 1 و 18 آذار/مارس، و 19 و 26 نيسان/أبريل، وهو أكبر عدد يُسجل على الإطلاق من الهجمات التي تستهدف المنطقة بالنيران غير المباشرة. ولم تنفجر أي من قذائف الهاون التي سقطت في الهجوم الذي شُن في 17 شباط/فبراير. وأسفر الهجوم الذي نُفذ في 1 آذار/مارس عن إصابة مقاتول دولي بجروح. وتسبب الهجوم الذي شُن في 18 آذار/مارس في إصابة أحد الموظفين الدوليين بجروح طفيفة. وأدى الهجوم المنفذ في 19 نيسان/أبريل إلى إصابة مقاتول دولي بجروح بسيطة. أما الهجوم الذي وقع في

26 نيسان/أبريل، فقد أدى إلى إصابة خمسة مدنيين بجروح ومقتل شخص واحد بالقرب من المنطقة، في المكان الذي سقطت فيه إحدى قذائف الهاون. وفي حادث منفصل وقع في اليوم نفسه، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من إحدى بوابات المنطقة، دون وقوع إصابات.

17 - وتكثفت الهجمات بقذائف الهاون أيضا في جميع أنحاء البلد، حيث بلغ مجموع هذه الهجمات 29 هجوما في الفترة الممتدة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، مقارنة بسبعة هجمات في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير. واستهدفت هذه الهجمات أساسا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن المحلية في باري وهيران وشبيلي الوسطى وشبيلي السفلى وجوبا السفلى. وفي 11 آذار/مارس، سقطت قذائف هاون كانت تستهدف مركزا لتدريب الشرطة في جوهر، شبيلي الوسطى، بالقرب من المدرج والقاعدة المشتركة بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لكن دون أن تتسبب في وقوع إصابات أو أضرار.

18 - وبالإضافة إلى الهجمات بقذائف الهاون، احتفظت حركة الشباب بقدرتها على شن هجمات أوسع ضد قوات الأمن في جنوب الصومال. وفي 19 شباط/فبراير، شنت الجماعة في شبيلي السفلى هجوما معقدين باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على المركبات ضد قاعدتي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في قريولي وعيل سالييني، بمقاطعة مركا. ووردت تقارير تفيد أن هذا الهجوم الأخير قد تسبب في سقوط 20 ضحية في صفوف أفراد الجيش الوطني الصومالي. وفي 16 آذار/مارس، تمكن الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تحرير مدينة جنالي. وردا على ذلك، كثفت حركة الشباب من هجماتها في المنطقة، بوسائل منها استخدام النيران غير المباشرة وتنفيذ عملية انتحارية بواسطة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على المركبات ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في 16 آذار/مارس، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ما لا يقل عن خمسة جنود. وفجرت الجماعة جهازين من نفس النوع في 24 نيسان/أبريل في هجوم فاشل استهدف قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في باراوي، شبيلي السفلى، قُتل فيه المهاجمان الانتحاريان.

19 - وفي حين لوحظ انخفاض عام في عدد الضحايا المدنيين من جراء نشاط حركة الشباب، زادت الجماعة من هجماتها الموجهة ضد أهداف بارزة. وفي آذار/مارس، قُتل حاكم نوغال في هجوم نفذه مهاجم يحمل جهازا متفجرا يدوي الصنع في غاروي، بينما استُهدف قائد قوات الدفاع الصومالية في انفجار لجهاز متفجر يدوي الصنع في شبيلي السفلى، مما أسفر عن إصابة جنديين من الجيش الوطني الصومالي بجروح. وفي 25 آذار/مارس، استهدف مهاجم آخر يحمل جهازا متفجرا يدوي الصنع مطعما في مقديشو، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. واستخدمت حركة الشباب أيضا تلك الأجهزة لتدمير كاميرات نظام المراقبة بالفيديو في مقديشو للمرة الثانية في عام 2020، الأمر الذي أدى إلى الحد من قدرة السلطات الصومالية على منع الهجمات.

20 - وسُجلت أيضا زيادة في عمليات الاغتيال التي تعلن حركة الشباب المسؤولية عنها، حيث نُفذت سبع عمليات في كانون الثاني/يناير، و 16 عملية في شباط/فبراير، و 21 عملية في آذار/مارس، و 16 عملية في نيسان/أبريل. وتُسببت ست عمليات اغتيال إلى عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في مقديشو وبوصاصو، بمنطقة باري، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالفترة السابقة، حيث سُجلت ثلاث حوادث فقط. وسُجل ما مجموعه تسع غارات جوية في شباط/فبراير،

و 11 غارة جوية في آذار/مارس، و 10 غارات جوية في نيسان/أبريل، معظمها في جوبا الوسطى وجوبا السفلى وباكول وباي، استهدفت فيها حركة الشباب. في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، سُنت 37 غارة جوية، مقارنة بما عدده 47 غارة جوية في عام 2018 و 63 غارة جوية في عام 2019.

21 - تحطمت طائرة تابعة للخطوط الجوية الأفريقية إكسبرس مسجلة في كينيا، تستأجرها منظمة INTERSOS غير الحكومية لنقل شحنات إنسانية، وذلك لدى اقترابها من باردالي، بولاية جنوب غرب الصومال، مما أسفر، حسب التقارير، عن مقتل جميع الأشخاص الستة الذين كانوا على متنها. ولم يتم تحديد سبب تحطم الطائرة.

(ج) التطورات السياسية

22 - في 25 آذار/مارس، بلغت الصومال نقطة القرار في إطار مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي 5 آذار/مارس، تمت تسوية متأخرات البلد المستحقة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بواسطة قروض وسيطة من النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي. وتلقى صندوق النقد الدولي أموالاً من أكثر من 100 بلد عضو لتسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق.

23 - وفي 6 آذار/مارس، أصدر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مذكرة استشارية مشتركة بشأن خطة التنمية الوطنية التاسعة للفترة 2020-2024، تشير إلى أن الخطة تجاوزت معايير الاستراتيجية النموذجية المؤقتة للحد من الفقر. وتحدد الخطة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الفقر وتوفر خارطة طريق لتعزيز القدرة الوطنية على الصمود في مواجهة الأزمات، بالاستناد إلى إطار التعافي والقدرة على الصمود.

24 - لقد أثرت جائحة كوفيد-19 بالفعل تأثيراً كبيراً في الاقتصاد. وتشير توقعات الحكومة الاتحادية إلى انخفاض بنسبة 11 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2020، مع توقع انخفاض التحويلات البرقية والحوالات المالية إلى البلد بنسبة تقدر بـ 40 في المائة. كما تراجع تحصيل الإيرادات. وفي 27 آذار/مارس، أصدرت الحكومة الاتحادية خطة للأثر الاجتماعي - الاقتصادي والاستجابة المطلوبة بتكلفة قدرها 503,5 ملايين دولار، تصف أهم اعتبارات الاقتصاد الكلي والقطاعات والمالية والصحة التي تتطلب دعماً إضافياً وسريعاً للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19.

25 - وتعكف الأمم المتحدة والبنك الدولي حالياً على تنسيق استعراضاتهما للبرامج القائمة في الوقت الذي يخططان فيه للتدابير اللازمة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في جميع مجالات التقاطع بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتركز الخطط على التعجيل بتنفيذ البرامج القائمة للتخفيف من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لهذا المرض، أو توسيع نطاق مثل تلك البرامج مع تكييف وتعديل البرامج الأخرى لتتماشى مع واقع السوق المتغير.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

1 - الاستعدادات لإجراء الانتخابات

26 - يقترح قانون الانتخابات نظاما انتخابيا جديدا يعمل بنظام الأغلبية في دورة واحدة ويشمل 275 دائرة انتخابية في مجلس الشعب و 54 مقعدا في مجلس الشيوخ. بيد أن هناك عدة مسائل رئيسية تتطلب توضيحا لكي يصبح القانون قابلا للتطبيق، بما في ذلك تحديد الدوائر الانتخابية، وتوزيع المقاعد، وكفالة تمثيل المرأة. وفي 28 شباط/فبراير، أنشأ رئيسا مجلسي البرلمان لجنة مخصصة مشتركة مؤلفة من 17 عضوا لصياغة توصيات تهدف إلى معالجة المسائل القانونية الرئيسية، بالتشاور مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والولايات الاتحادية وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المقرر أن تقدم اللجنة توصياتها في جلسة برلمانية مشتركة، غير أن الجداول الزمنية لإنجاز أعمالها باتت غير واضحة بسبب جائحة كوفيد-19. وسيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في الصومال والبنك الدولي، مرافق لعقد المؤتمرات بالفيديو حتى يتمكن البرلمان من مواصلة العمل المتعلق بإجراء الانتخابات واستعراض الدستور. وقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في الصومال الدعم أيضا لصياغة تعديلات على القواعد والإجراءات البرلمانية للسماح باستخدام الوسائل الافتراضية في عقد الجلسات والتصويت.

27 - وأرجئت القراءة الأولى للتعديلات على قانون الأحزاب السياسية إلى الدورة البرلمانية المقبلة. وسيؤثر هذا التأخير في استئناف البرلمان عمله تأثيرا سلبيا على المواعيد النهائية المحددة للأحزاب السياسية من أجل الحصول على التسجيل الرسمي وتسمية المرشحين.

28 - وفي اجتماع عقد في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس، اعتمدت فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات اختصاصاتها واستعرضت مشروع مفهوم الأمن لتسجيل الناخبين. وقدم مفوضو الشرطة الذين حضروا الاجتماع معلومات مستكملة عن تقييمات الأخطار التي تهدد غلمدغ وهرشيبيلي وولاية جنوب غرب الصومال وبنادر. واتفقوا أيضا على إجراء تقييمات مفصلة لمواقع تسجيل الناخبين المؤقتة وإنشاء فرق عمل معنية بأمن الولايات.

2 - توطيد النظام الاتحادي

29 - لا يزال الجمود السياسي الذي طال أمده بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد يحول دون إحراز تقدم بشأن الأولويات الوطنية الحاسمة. وفي حين استمر التعاون التقني بين الوزارات الاتحادية ووزارات الولايات، أُرجئت جولة جديدة من المشاورات الوزارية بشأن تخفيف عبء الديون بسبب انسحاب بونتلاندي وجويالاند.

30 - وواصلت الأمم المتحدة دعم الجهود الدولية الرامية إلى تيسير استئناف الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين، اجتمع ممثلي الخاص في عدة مناسبات مع السيد فرماجو ورئيس الوزراء، حسن علي خيري، لحثهما على رَأب العلاقة المتوترة من أجل النهوض بالأولويات الوطنية. ونقل ممثلي الخاص رسائل ماثلة إلى الولايات الاتحادية، بما في ذلك خلال الاجتماعين اللذين عُقدا مع قائدي ولاية جنوب غرب الصومال وبونتلاندي يومي 8 و 9 آذار/مارس على التوالي، ومن خلال محادثات هاتفية مع قادة الولايات الأخرى الأعضاء في الاتحاد. وقد عين

السيد فرماجو جهة تنسيق للعلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ودعا قادة تلك الولايات إلى تعيين ممثلين لهم في أمانة ستتولى مهام عقد مؤتمر قمة في الربع الثاني من عام 2020.

3 - عملية مراجعة الدستور

31 - في 6 شباط/فبراير، قدمت لجنة الرقابة البرلمانية المشتركة إلى رئيسي مجلسي البرلمان تقريرها عن جلسة العمل الثلاثية المعقودة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر في اسطنبول، فضلا عن مشروع دستور منقح.

32 - وعلى إثر التزام الحكومة الاتحادية في إطار المساءلة المتبادلة باختتام مشاورات استعراض الدستور بحلول نهاية آذار/مارس 2020، شرعت وزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة البرلمانية المشتركة واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور في مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين في 1 آذار/مارس في هرشبيلي وغلندغ وولاية جنوب غرب الصومال. وبسبب الخلافات المستمرة بين الحكومة الاتحادية وبونتلاندي وجوبالاند، لم يتسن عقد المشاورات في هاتين الولايتين. وبالنظر إلى المآزق السياسي الحالي، وعدم قدرة البرلمان على استئناف عمله في نيسان/أبريل، والقيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح من المستبعد اعتماد دستور منقح بحلول حزيران/يونيه 2020، خلافا لما هو متوخى في إطار المساءلة المتبادلة.

4 - منع نشوب النزاعات وحلها

33 - في 7 آذار/مارس، أفادت إدارة هرشبيلي بأنه تم التوصل إلى تسوية النزاع على الأراضي بين قبيلتي عبد الله أروني وإيلي عمر في مقاطعة عدلي، شبيلي الوسطى، واتفق الطرفان، في جملة أمور، على دفع تعويضات لبعض الضحايا. في 10 آذار/مارس، بدأت عشيرتنا البايدي وسعد يونس المتخاصمتان منذ زمن بعيد في عيل أفوين، بمنطقة سناغ، في تبادل التعويضات لضحايا النزاع، عقب التوصل إلى اتفاق توسط فيه الزعماء التقليديون والدينيون تحت رعاية "صوماليلاند".

34 - وفي أعقاب اندلاع اشتباكات مسلحة بالقرب من الحدود الصومالية الكينية في منطقة جيدو بين الجيش الوطني الصومالي وعناصر الميليشيات الموالية للسيد جنان، أجرى ممثلي الخاص، إلى جانب الشركاء الدوليين، اتصالات مع الحكومة الاتحادية وسلطات جوبالاند لوقف أعمال العنف والتخفيف من حدة التوترات. وفي 8 آذار/مارس، أصدرت الأمم المتحدة و 10 شركاء دوليين بيانا مشتركا دعوا فيه جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس، والحد من وجود قوات الأمن في جيدو، وتجنب أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى إثارة العنف. وحثوا أيضا على الحوار بين الحكومة الاتحادية وجوبالاند وشددوا على أهمية التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتحقيق الأولويات الوطنية.

35 - وفي 11 نيسان/أبريل، اتفق شيوخ من قبيلتي ماجرتين وأورمال على وقف إطلاق النار في أعقاب الاشتباكات المتقطعة التي اندلعت بسبب الأراضي المتنازع عليها في جنوب غرب كيسمايو. وقد أودت الاشتباكات بحياة أكثر من 50 شخصا في الفترة الممتدة من 2 شباط/فبراير إلى 2 نيسان/أبريل. وفي هذه الأثناء، في أوائل نيسان/أبريل، وفي أعقاب نزاع قبلي أسفر عن مقتل أكثر من 25 شخصا في ونلوين، شبيلي السفلى، شكّل السيد لفتاغرين لجنة تدخل لتخفيف حدة النزاع. وفي 24 نيسان/أبريل، انطلقت في المنطقة المتضررة أعمال مؤتمر للمصالحة شاركت فيه القبائل والإدارة الإقليمية والجيش الوطني الصومالي. وبالإضافة إلى ذلك، نشب في 6 نيسان/أبريل نزاع قبلي بين وعرطع في ماريهان وسالبان من هير غدر في

قريتي بالي - كاد وفورونتا - فورا، بمنطقة جلودود. ونُشرت قوات الأمن في 7 نيسان/أبريل لوقف القتال، واستهلت سلطات غلمدغ جهود المصالحة.

باء - المسائل الشاملة

1 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

36 - يتألف المجلس التشريعي الجديد لولاية جنوب غرب الصومال من 14 عضوة (15 في المائة) و 81 عضواً. وتمثل هذه النسبة انخفاضاً كبيراً في تمثيل المرأة، مقارنة بنسبة 22 في المائة من الإناث العضوات في المجلس التشريعي السابق، كما تقل عن الحد الأدنى لنسبة تمثيل المرأة الذي يحدده الدستور في 20 في المائة.

37 - ونُظم الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس في مقديشو والولايات الاتحادية باعتباره مناسبة لزيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم المالي والتقني إلى جميع الولايات الاتحادية و "صوماليلاند"، مع الإسهام في المناقشات المتعلقة بالقوانين التي تحمي حقوق المرأة، وكذلك في جهود الدعوة إلى تخصيص حصة 30 في المائة من المناصب للمرأة وتعزيز دورها القيادي في الساحة السياسية.

38 - وفي 7 آذار/مارس في غاروي، نظمت وزارة شؤون المرأة والتنمية والأسرة حلقة نقاش بشأن السبل والاستراتيجيات الرامية إلى تضمين قانون انتخابات المجالس المحلية في بونتلاندي حكماً ينص على تخصيص حصة قدرها 30 في المائة من المناصب للنساء. وفي 11 آذار/مارس، قامت البعثة بتدريب 39 امرأة في كيسمايو في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات كجزء من حلقة عمل تدريبية مدتها ثلاثة أيام اشتركت في تنظيمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان في جوبالاند.

2 - تمكين الشباب

39 - في 18 شباط/فبراير، أنشأ السيد بيهي صندوق تنمية شباب "صوماليلاند" للمساعدة في تشجيع الشباب على الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة.

40 - وتناولت برامج الشباب التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الصلات بين العمالة وتهميش الشباب وإدماجهم، ولا سيما التمكين السياسي للشباب وإدماجهم في آليات الحكم. واستهدف البرنامج المشترك المتعلق بالتمكين السياسي للشباب الذي نُفذ بالشراكة بين وزارة الشباب والرياضة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند، وضع عمليات شاملة للجميع تدعم الشباب وتمكّنهم جماعياً على مسار التنمية في الصومال، بسبل منها إنشاء مجالس للشباب في المقاطعات وتنظيم حلقات عمل لبناء قدرات الشباب.

41 - وفي شباط/فبراير، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تخرجت 40 قابلة من معهد هرجيسا الصحي و 25 قابلة من معهد مقديشو للقبالة، بعد سنتين من التدريب المكثف القائم على الكفاءة.

42 - وجدد الصندوق جهوده للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الصومال بإشراك الشبان والشابات من خلال المنتديات والحوار المجتمعي. وفي 6 شباط/فبراير، قدم الصندوق دعمه لمنتديات عامة

نُظمت بقيادة الشباب في غاروي وهرجيسا احتفالاً باليوم الدولي لعدم التسامح مطلقاً إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وشارك في هذه المندييات ما مجموعه 1 000 مشارك من المسؤولين الحكوميين والناشطات والشباب والمشردين داخليا.

جيم - تنسيق التنمية

43 - لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في حدوث مزيد من التأخير في مختلف عمليات تنسيق التنمية وفي تأجيل بلوغ أهداف مرحلية رئيسية كان تحقيقها متوقعا في آذار/مارس، مثل إقرار وتفعيل هيكل منقح للمعونة يتمشى مع المخططات الحكومية وخطة التنمية الوطنية. ويُقترح في إطار هيكل المعونة المنقح إدخال تحسينات على أوجه الترابط بين المجالات الحيوية الثلاثة؛ غير أن اختلاف الرؤى داخل الحكومة الاتحادية بشأن الهيكل لا يزال يعرقل التقدم في مجال التأزر بين سياسات المعونة والسياسات الإنمائية. وتعكف الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون والجهات المانحة والحكومة الاتحادية على مناقشة تدابير بديلة لتيسير تنسيق التنمية، بما في ذلك الوسائل الافتراضية.

رابعا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

44 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سقوط 277 ضحية في صفوف المدنيين، بما في ذلك 158 من القتلى و 119 من الجرحى مقارنة بما عدده 183 من القتلى و 267 من الجرحى في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الميليشيات القبلية هي المسؤولة بصفة رئيسية عن نسبة 28 في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين (78 ضحية)، تليها حركة الشباب التي تعزى إليها المسؤولية عن نسبة 27 في المائة من الخسائر (75 ضحية). ومن بين الجناة الآخرين: قوات أمن الولايات التي تعزى إليها المسؤولية عن نسبة 23 في المائة (64 ضحية)، وجناة مجهولون تعزى إليهم المسؤولية عن نسبة 16 في المائة (43 ضحية) (بما في ذلك 11 ضحية من جراء أعمال القتال في دوسمريب، بمنطقة جلودود، بين قوات الأمن الاتحادية وأهل السنة والجماعة)، وقوات أجنبية غير محددة الهوية شنت هجمات جوية وتسببت في نسبة 3 في المائة (9 ضحايا)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تعزى إليها نسبة 3 في المائة من الخسائر البشرية (8 ضحايا).

45 - وفي 18 شباط/فبراير، نفذت حركة الشباب أول عملية اغتيال مستهدفة في عام 2020 بإطلاق النار على مندوب انتخابي سابق في بلدة بور - هكبة، بمنطقة باي. وقد كان المندوب قد شارك في العملية الانتخابية في ولاية جنوب غرب الصومال للفترة 2016/2017.

46 - ولا تزال انتهاكات حرية التعبير تبعث على القلق، كما تستمر الاعتداءات التي تستهدف الصحفيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقي القبض على ستة صحفيين في مقديشو، وخمسة آخرين في بونتلاند، وصحفيين اثنين في ولاية جنوب غرب الصومال و صحفي واحد في جوبالاند. ومن بين هؤلاء، اُتهم صحفي بنشر معلومات كاذبة، وأُلقي القبض على آخر لقيامه باستطلاع الرأي العام بشأن مرض

كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل صفحي بإطلاق النار عليه من قبل مسلحين مجهولي الهوية في مقاطعة أفغويي، شبيلي السفلى، وتعرض آخر للطعن فأردي قتيلاً في مقديشو في 4 أيار/مايو.

47 - وتعرض ما مجموعه 89 شخصاً للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، وأطلق سراح 49 منهم في وقت لاحق دون توجيه تهم إليهم أو تقديمهم أمام محكمة على نحو ما يقتضيه قانون الإجراءات الجنائية. ومعظم المعتقلين أو المحتجزين هم ممن اشتبهُ في انتمائهم لحركة الشباب (55).

48 - وأعدم مدنيان في بوصاصو، بمنطقة باري، بعد أن حُكم عليهما بالإعدام بتهمة اغتصاب وقتل فتاة في الثانية عشرة من عمرها في جالكعيو، بمنطقة مدج، في 11 شباط/فبراير. وحكمت المحاكم العسكرية في مقديشو، وولاية جنوب غرب الصومال، وجوبالاند، و"صوماليلاند" بالإعدام على خمسة من أفراد قوات الأمن الصومالية (من الشرطة والجيش). وحكمت المحكمة العسكرية في مقديشو بالإعدام على أحد المشتبه في انتمائهم لتنظيم الدولة الإسلامية بعد إدانته بقتل ضابط شرطة.

49 - وتمشيا مع توجيهات الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق الإنسان في أثناء جائحة كوفيد-19، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المساعدة التقنية إلى السلطات الحكومية لدعم التخفيف من حدة آثار الجائحة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأشخاص المحتجزين. ولتخفيف الاكتظاظ في السجون، أصدرت السلطات الصومالية عفواً عن 936 سجيناً في نيسان/أبريل: 574 سجيناً في "صوماليلاند"، و 194 سجيناً في بونتلاند، و 148 سجيناً في مقديشو، و 11 سجيناً في ولاية جنوب غرب الصومال، وتسعة سجناء في هرشبيلي.

50 - واستجابة للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين في ظروف المواجهة التي شهدتها منطقة جبدو، دعا نائب ممثلي الخاص، بصفته منسق الشؤون الإنسانية، جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمدنيين وضمان تنقلهم إلى خارج مناطق النزاع حتى يتسنى لهم الحصول دون عوائق على الحماية والمساعدة الإنسانية.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

51 - قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن تنفيذ تدابير التخفيف لفائدة قوة الشرطة الصومالية، وعن طريق المساعدة في إعداد دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لضباط الشرطة بدعم من الدائرة. وأجرت البعثة أيضاً تقييماً للأثار المترتبة، فيما يتعلق بتلك السياسية، على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة في جبدو، مع التركيز على قوة الشرطة الصومالية، وأوصت باتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات. ووفقاً لآليات التنسيق القائمة، أُبلغت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحادثتين يُدعى فيهما تورط أفراد البعثة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حق 10 مدنيين. واجتمعت بعثة الأمم المتحدة أيضاً بأقارب ضحايا بعض الحوادث، التي تورط فيها أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لمناقشة النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق المعني والمبالغ المدفوعة على سبيل الهبة. ووافقت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على إطلاع المجتمعات المحلية المتضررة على آخر المستجدات ووضع التقرير في صيغته النهائية. وتقوم وزارة الدفاع حالياً بالتحقيق في ادعاءات تفيد تورط أفراد قوات الجيش الوطني الصومالي في

اغتنصاب امرأة تبلغ من العمر 30 عاما وطفلة تبلغ من العمر 13 عاما أثناء قيامهم بعمليات في جنالي، شبيلي السفلى.

جيم - الأطفال في النزاعات المسلحة

52 - أبلغت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من وقوع 826 انتهاكا جسيما بحق 750 طفلا (600 صبي و 150 فتاة)، و 11 هجوما على المدارس، وهجومين على المستشفيات، وعملية احتلال عسكري لمدرسة وتسعة حوادث تتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية. ووقع ما مجموعه 258 طفلا ضحايا للتجنيد والاستخدام، وتعرض 241 طفلا للاختطاف، وذهب 226 طفلا ضحية لأعمال القتل والتشويه، وتعرض 79 طفلا للعنف الجنسي.

53 - ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (526 انتهاكا، أو 63,7 في المائة)، وعناصر مسلحة مجهولة ومليشيات (143 انتهاكا، أو 17,3 في المائة)، والقوات المسلحة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات (104 انتهاكات أو 12,6 في المائة)، والمليشيات العشائرية (48 انتهاكا أو 5,8 في المائة)، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (4 انتهاكات أو 0,5 في المائة)، ومليشيات ويستلاند (انتهاك واحد أو 0,1 في المائة). وسُجل في المجموع 16 حالة من حالات سلب الحرية تضرر منها 37 من الفتيان، ونُسبت إلى قوات الأمن الصومالية. وتم تسريح 1 283 طفلا (699 صبي و 314 فتاة) من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وسلموا إلى شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتأهيلهم ثم إعادة إدماجهم.

54 - وفي 12 شباط/فبراير، وخلال الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، أكدت الحكومة الاتحادية من جديد التزامها بفرز جنودها وقواتها الذين يجري إدماجهم في الجيش الوطني الصومالي لتحديد أي أطفال وفصلهم. وفي 1 آذار/مارس، تناقضت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على إطلاق سراح تسعة أطفال، يُدعى ارتباطهم بحركة الشباب، ونقلهم من هودور إلى بيدواه لتأهيلهم ثم إعادة إدماجهم.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني

55 - لا يزال مشروع قانون الجرائم الجنسية معروضا على مجلس الوزراء لإجراء مزيد من المناقشات بشأنه. وفي تلك الأثناء، واصلت بعثة الأمم المتحدة ووزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان التحضيرات لخطة العمل الوطنية الجديدة المتعلقة بإنهاء العنف الجنسي أثناء النزاعات. وفي 5 آذار/مارس، أُتفق على عقد اجتماعات تشاورية مع العاملين في قطاعي الأمن والعدالة الصوماليين وعلى مستوى الولايات.

56 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة بناء قدرات وتدريب المدعين العامين في مكتب المدعي العام على اتباع نهج يركز على الناجين وعلى التحقيقات في الجرائم الجنسية. وفي الأونة الأخيرة، أنشأ المكتب فرقة عمل لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء وحدد مسارات للضحايا والناجيات للتعامل مع الشرطة ومقدمي الخدمات. وفي 10 آذار/مارس، أصدر المكتب أيضا التقرير السنوي لفرقة العمل الذي سلط الضوء على التقدم المحرز صوب تمكين الضحايا والناجيات من اللجوء إلى نظام العدالة الرسمي، ولا سيما بدعم من مدعين عامين من النساء.

57 - وفي شباط/فبراير، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان على تدريب 210 أخصائيين صحيين واجتماعيين في كل من القطاع العام والمنظمات غير الحكومية بهدف تحسين إمكانية حصول الضحايا والناجيات على خدمات سرية وفي الوقت المناسب متصلة بمواجهة العنف الجنساني. وفي آذار/مارس، ساعد الصندوق على تعزيز قدرات 27 منظمة وطنية تعنى بجمع البيانات من أجل تحسين ومواءمة الإبلاغ عن البيانات لأغراض ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بالعنف المتصل بالنزاعات ونظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني.

58 - وفي المجموع، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، تم توثيق 56 حادثة تضررت منها 62 ضحية/ناجية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وكان جميع المتضررين من النساء والفتيات (56 من القاصرين و 6 من البالغين). وفي 12 آذار/مارس، تابعت بعثة الأمم المتحدة مع السلطات مزاعم متعلقة بتعرض امرأة حامل للاغتصاب في 29 كانون الثاني/يناير في بيدواه. ولم تتلق المرأة أي علاج طبي بعد هذا الاعتداء وولدت بعد ذلك بخمسة أيام. وفي 19 شباط/فبراير، أدانت المحكمة العسكرية الابتدائية الأولى في بيدواه ضابط شرطة بارتكاب تلك الجريمة وحكمت عليه بالإعدام. ورفضت أسرة الضحية تدخل الشيوخ التقليديين وأصررت على تنفيذ حكم المحكمة.

خامسا - الحالة الإنسانية

59 - رغم بعض التحسن على مستوى الأمن الغذائي، لا تزال الأزمة الإنسانية في الصومال مثيرة للقلق. وتثير جائحة كوفيد-19 تحديات من نوع خاص بسبب محدودية مرافق الرعاية الصحية الموجودة، واحتمال انقطاع إيصال المعونة، واعتماد العديد من الصوماليين على التحويلات المالية المتناقصة الواردة من الجالية الصومالية. ويبعث على القلق أيضا تزايد احتمال التعرض للعنف الجنسي والعنف الجنساني أثناء هذه الجائحة.

60 - وحتى 4 أيار/مايو، سجّل الصومال 722 إصابة بفيروس كوفيد-19. ولدعم الجهود الحكومية، أطلقت كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها في 23 نيسان/أبريل خطة التأهب والاستجابة القطرية في الصومال لمواجهة فيروس كوفيد-19، التمسّت فيها مبلغا قدره 689 مليون دولار لتعزيز التأهب والاستجابة في مواجهة التداعيات المباشرة على الصحة العامة وغير المباشرة على الوضع الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي الناجمة عن هذا الفيروس. وتركز الخطة على الصلة بين تلك الجوانب الثلاثة وتتواءم مع الخطة الشاملة للتصدي للأثار الاجتماعية - الاقتصادية لفيروس كوفيد-19 ولمواجهته التي أطلقتها الحكومة الاتحادية في 27 آذار/مارس.

61 - وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، سُجّلت زيادة كبيرة في أعداد المشردين في جوبالاند، حيث تعرض حوالي 56 000 شخص للتشريد بسبب النزاع الدائر في جبدو، إضافة إلى المشردين من قبل في تلك المنطقة البالغ عددهم 207 000 شخص. وعموما، لا يزال 2,6 مليون شخص على الأقل يعانون من التشريد بسبب استمرار النزاع والصدمات المناخية المتكررة. ويعيش العديد من المشردين داخليا في أكثر من 2 000 مستوطنة مكتظة للغاية، وكثيرا ما يكونون معرضين للطرد من منازلهم. وحتى هذا التاريخ من عام 2020، أُجبر أكثر من 48 000 شخص على إخلاء منازلهم. وتشكل عمليات الإخلاء أكثر أشكال التهديد انتشارا، وقد تقاومت الآن بسبب جائحة كوفيد-19. وفي 13 نيسان/أبريل، دعا نائب ممثلي الخاص، بصفته منسق الشؤون الإنسانية، إلى وقف عمليات الإخلاء لمدة ثلاثة أشهر.

62 - وظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعة في العديد من المناطق رغم غزارة الأمطار في موسم دير (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019). ويواجه الأمن الغذائي مزيداً من التحديات بسبب غزو الجراد الصحراوي لمنطقة القرن الأفريقي، مما شكّل أسوأ آفة من هذا القبيل تحدث في المنطقة منذ أكثر من 25 عاماً. وفي 2 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الاتحادية حالة طوارئ وطنية بسبب اجتياح الجراد، وأصدرت في 27 شباط/فبراير خطة عمل لمواجهة أزمة الجراد الصحراوي بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتتطلب الخطة مبلغاً قدره 57 مليون دولار لتنفيذ أنشطة حتى شهر كانون الأول/ديسمبر، تم توفير مبلغ 24,7 مليون دولار منها حتى 4 أيار/مايو.

63 - وانطلقت أمطار موسم غو (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه) بسقوط أمطار متوسطة إلى غزيرة في بعض المناطق، مما دفع العديد من المزارعين إلى الشروع في الزراعة. ومن شأن الأمطار أن تحسن إنتاج المحاصيل وأن تجدد المراعي ومصادر المياه، بيد أنها تسببت بالفعل في فيضانات مفاجئة في عدة مناطق. ففي بونتلاندا، تسبب هطول أمطار غزيرة في 27 نيسان/أبريل في مقتل 8 أشخاص وتشريد أكثر من 22 000 شخص آخر في بلدة قرطو، بمنطقة باري. كما أن الأمطار ستزيد من احتمال تفشي الأمراض المنقولة بالمياه وهي تخلق ظروفاً مواتية لتكاثر الجراد. ومنذ كانون الثاني/يناير، أُبلغ عن وقوع ما لا يقل عن 2 789 إصابة بالإسهال المائي الحاد والكوليرا في الصومال، سُجّل معظمها في ولايات هيران وبنادر وباي وشبيلي السفلى مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ومن المتوقع أن ترتفع الأعداد مع تزايد كثافة الأمطار. ومن المرجح أن تؤدي الصدمة الثلاثية الناجمة عن الفيضانات والجراد الصحراوي وفيروس كوفيد-19 إلى تفاقم حالة الوهن أصلاً التي يعاني منها 5,2 ملايين شخص محتاج.

64 - ولا يزال الوضع الأمني يشكل عقبة رئيسية أمام العمليات الإنسانية. ففي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 4 أيار/مايو، سُجّل ما مجموعه 54 حادثة أسفرت عن مقتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني، وإصابة ستة منهم، واختطاف ستة آخرين، واحتجاز أو اعتقال ثلاثة آخرين بصفة مؤقتة. ويرى العاملون في المجال الإنساني أنه يصعب الوصول إلى ثلث المناطق في البلد، من بينها 23 مقاطعة يقيم فيها نحو 1,3 مليون شخص من المحتاجين. وفي شباط/فبراير، أوصلت وكالات المعونة المساعدات الإنسانية إلى 845 000 شخص. ولمواصل تلك الاستجابة، تحتاج الوكالات إلى تمويل فوري وكاف. إلا أنه حتى 4 أيار/مايو، لم تموّل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 إلا بنسبة 18 في المائة (186,6 مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب الذي يبلغ 1,05 بليون دولار).

65 - وفي 6 آذار/مارس، أودع الصومال رسمياً صك التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا لدى الهيئة الإقليمية.

سادساً - النهج الشامل للأمن

ألف - العمليات

66 - استؤنفت العمليات الانتقالية في شبيلي السفلى في 16 آذار/مارس باستعادة الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال السيطرة على مدينة جنالي. وتواصلت عمليات التعطيل في أماكن أخرى من المنطقة، ولكن التخطيط للمرحلة الثانية من عملية بادبادو (الهادفة لتأمين الطرق من مقديشو إلى بيدواه وبلدوين) لم يبدأ بعد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الشركاء الدوليون الدعم لإنشاء

كثيبتين جديدتين تابعتين للجيش الوطني الصومالي، ومن المقرر أن يقوم الجيش بتشكيل كتيبتين إضافيتين من القوات القائمة من قبل.

67 - وبعد تحرير مدينة جنالي، أُوفدت إليها إدارة مؤقتة عينتها ولاية جنوب غرب الصومال وشرعت في تنفيذ أنشطة تواصل مع المجتمع المحلي وأنشطة أولية لتحقيق الاستقرار تم تحديدها بالاشتراك مع وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وولاية جنوب غرب الصومال وفرقة العمل المشتركة بين الوزارات والشركاء المعنيين بتحقيق الاستقرار. وحتى الآن، فُتحت عيادات متنقلة وتم توزيع الأغذية على نحو 2 000 شخص من الفئات الضعيفة إلى جانب إطلاق مشاريع النقود مقابل العمل التي تركز على تغليم النباتات على امتداد الطرق المؤدية إلى جنالي ودخلها، فضلا عن تصليح القنوات الصغيرة.

باء - بناء القدرات المؤسسية

68 - في 27 شباط/فبراير، أقر مجلس الوزراء الاتحادي التشريع المتعلق بالشرطة الاتحادية. ورغم إنهاء 300 من ضباط قوات الدراويش في الشرطة الاتحادية التدريبات بحلول منتصف شباط/فبراير، فإن نشرهم في شبيلي السفلى يتوقف على توفير الأسلحة والمعدات. وفي جوهر، أنهى 198 مجندا التدريبات الأساسية ليصل العدد الإجمالي لأفراد شرطة الولاية إلى 579 فردا. وتواصل إدماج قوات أمن الولاية في بونتلاندي في شرطة الولاية. وعقب وضع سياسة لإدارة الأصول، بدعم من شرطة الأمم المتحدة وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتمد برنامج الشرطة المشترك في 4 آذار/مارس مبلغا قدره 218 000 دولار لتنفيذ السياسة.

69 - ويومي 10 و 11 شباط/فبراير في مقديشو، في إطار عملية مراجعة الدستور وبدعم استشاري من الأمم المتحدة، أشرفت وزارة الشؤون الدستورية على اجتماع تشاوري مع الوزارات الاتحادية المعنية بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية. وأفضت المناقشات إلى تقديم مقترحات بشأن تشكيلة مفوضية الجهاز القضائي واختصاص المحكمة العليا والمحكمة الدستورية، ستجري مشاورات بشأنها مع الولايات الأعضاء في الاتحاد.

70 - وفي 5 آذار/مارس في مقديشو، ناقش وزير العدل وممثلو الولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليون والأمم المتحدة أولويات جهاز العدالة والمؤسسات الإصلاحية في عام 2020. وشملت الاستنتاجات المستخلصة ضرورة مواصلة دعم مراجعة الدستور، والتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، ودعم توسيع نطاق العدالة في المناطق المحررة حديثا.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة دورات تدريبية في مجال إدارة السجون وحقوق الإنسان استفاد منها 88 فردا من حرس السجون (70 من الرجال و 18 من النساء) في بونتلاندي وبلديين وكيسمايو. وفي إطار التدابير الرامية للتخفيف من انتشار فيروس كوفيد-19، قامت السلطات القضائية، في جملة أمور، بتعليق الزيارات إلى السجون، ودخول مساجين جدد إلى السجون، والإجراءات القضائية (باستثناء القضايا الجنائية ذات الأولوية التي سيتم البت فيها إلكترونيا)، وتنفيذ الأحكام..

72 - وفي 20 شباط/فبراير، انضم الصومال إلى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن والاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار. وفي 12 آذار/مارس، اتفقت ثمانى وزارات اتحادية ووزارات الولايات المعنية على خطة عمل بشأن المرأة في القطاع البحري ستسمح لنساء الصومال بالاضطلاع بدور بارز في الاقتصاد الأزرق للبلد.

73 - وفي 18 آذار/مارس، أصدر مكتب برنامج تأهيل المنشقين التابع لوزارة الأمن الداخلي بروتوكولات تشغيلية جديدة بشأن التعامل مع المنشقين طوعاً عن حركة الشباب. وتهدف البروتوكولات إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بفيروس كوفيد-19 وتفاذي انقطاع الأنشطة. وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء، تعمل الوزارة على تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة باستقبال وفرز العناصر السابقة في حركة الشباب.

جيم - أنشطة الدعم

74 - في 3 آذار/مارس، افتتح مجلس مقاطعة دينسور. ويسرت هذه العملية كل من وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وولاية جنوب غرب الصومال، ودعمها مشروع من مشاريع صندوق بناء السلام. وهذا المجلس جدير بالاهتمام بسبب التمثيل الكبير للشباب فيه، فضلاً عن اختيار 10 نساء لشغل مقاعده التي يبلغ عددها 21 مقعداً.

75 - وفي 11 آذار/مارس، نظمت وحدة تنسيق منع ومكافحة التطرف العنيف التابعة لمكتب رئيس الوزراء اجتماعاً مع نائب وزير الشؤون الدينية، ومدير برنامج تأهيل المنشقين، ووزارة العدل، لتوضيح ولايتها في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف وتعاونها المستقبلي في هذا الصدد.

76 - وفي الفترة من 13 إلى 15 نيسان/أبريل، اشتركت وزارة الشؤون الدينية ووزارة الصحة ووزارة الاتصالات في تنظيم حملة توعية مشتركة مدتها ثلاثة أيام في مقاطعات مقديشو البالغ عددها 17 مقاطعة للتوعية بفيروس كوفيد-19 مع شبكة علماء الدين المعنيين بمنع ومكافحة التطرف العنيف، وذلك بتنسيق من وحدة منع ومكافحة التطرف العنيف وبفضل الدعم التقني والمالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

77 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم إلى البرنامج الوطني لمعاملة المعتقلين المسرحين والتعامل معهم الذي أطلقته الحكومة الاتحادية. وفي نيسان/أبريل، تلقى أكثر من 230 عنصراً سابقاً في حركة الشباب الدعم في مجال إعادة التأهيل الانتقالي في مراكز موجودة في بيدواه وكيسمايو ومقديشو، بينما أكمل 50 عضواً البرنامج. وعقب اختتام المشروع التجريبي الممول من صندوق بناء السلام الموجّه للنساء اللاتي كن مرتبطات في السابق بحركة الشباب، أقيم مركزان جديان لإعادة تأهيل النساء في بيدواه وكيسمايو. ويقدم المركز الموجود في بيدواه الدعم لإعادة التأهيل المراعي للاعتبارات الجنسانية إلى 30 امرأة من العناصر السابقة في حركة الشباب وإلى أسرهن. ولم يتسن بعد تقديم الدعم إلى 30 امرأة أخرى في كيسمايو بسبب القيود التشغيلية الناجمة عن فيروس كوفيد-19.

سابعاً - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى الجيش الوطني الصومالي

ألف - الدعم المقدم لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

78 - في 5 آذار/مارس، أكملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تخفيض الحد الأقصى لقواتها بمقدار 1 000 جندي عملاً بالقرار 2472 (2019). ويقدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال حالياً الدعم اللوجستي إلى 19 626 فرداً من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي.

79 - وواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعم عمليات تناوب القوات الداخلية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي وتموين معظم القواعد الأمامية للعمليات في جميع القطاعات عن طريق الجو بسبب تعذر استخدام طرق الإمداد الرئيسية ولأنها غير آمنة. ونتيجة لذلك، أجرى مكتب الأمم المتحدة أكثر من 1 000 ساعة طيران شهرياً داخل الصومال، خُصص ما يقرب من 530 منها في المتوسط لنقل مواد حفظ الحياة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. كما كُثف مكتب الأمم المتحدة عمليات حفر الآبار في جميع القطاعات للحد من الاعتماد المفرط على نقل مياه الشرب.

80 - ولا تزال فكرة إرسال قافلة برية لنقل المعدات المملوكة للوحدات إلى وحدة الشرطة المشكلة الغائبة من مقديشو إلى بيدواه مطروحة للنظر فيها. ونظراً لضخامة حجم بعض المعدات وسوء حالة المدرج في بيدواه، لم يتمكن مكتب الأمم المتحدة من نقل جميع المعدات جواً إلى بيدواه، ولذلك طلب من بعثة الاتحاد الأفريقي مراقبة القافلة براً من مقديشو. وكانت المعدات التي تتألف من عدة حاويات بحرية ومركبات، قد وصلت إلى مقديشو في أيلول/سبتمبر، ولا تزال خاضعة لغرامات تأخير مرتفعة ورد تكاليف شهرية يجب دفعها إلى غانا مقابل المعدات غير المستخدمة. ونصح الاتحاد الأفريقي بإعداد خطة جديدة للقافلة بعد أمطار موسم غو في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه.

81 - وحتى 30 نيسان/أبريل، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مبلغاً قدره 2,9 مليون دولار. ومن هذا المبلغ، خصصت الدول الأعضاء المانحة 1,6 مليون دولار لأغراض محددة. ويتفاعل مكتب الأمم المتحدة مع الجهات المانحة من أجل إزالة تلك القيود بهدف استخدام الأموال المتاحة لتنفيذ أولويات بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك لدفع أجور الخبراء الاستشاريين وموظفي الاتصال الطبي.

82 - وبعد توقيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأوغندا على خطاب توريد ثلاثي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأربع مروحيات عسكرية، ومن أجل ضمان المساءلة والشفافية، اشتركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إجراء زيارتين قبل النشر إلى أوغندا خلال الفترة من 11 إلى 13 شباط/فبراير وفي 12 و 13 آذار/مارس للتأكد من استعداد الوحدة الجوية للنشر. وفي 20 شباط/فبراير، قام وفد من وحدة الطيران التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بقيادة رئيس هيئة الأركان المشتركة، بتفتيش المرافق في معسكر بلدوغلي الذي سيشكل مقر الطاقم. وعند نشر الوحدة، سيصبح لدى بعثة الاتحاد الأفريقي سبع مروحيات عسكرية. وقد اتخذ مكتب الأمم المتحدة الترتيبات اللازمة لدعم النشر.

83 - وتلبيةً لطلب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة زيادة التدريب على إدارة المعدات المملوكة للوحدات، والدعم الذاتي، والتحصينات لتأمين الانتخابات، نظم مكتب الأمم المتحدة دورة تدريبية لفائدة 18 ضابطاً من بوروندي (17 رجلاً وامرأة واحدة) في بوجومبورا يومي 9 و 10 آذار/مارس لتعزيز الكفاءة في مجال إدارة المعدات المملوكة للوحدات.

84 - ولم يحرز سوى تقدم محدود في برنامج الحفاظ على الصحة المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن والمرافق في 21 قاعدة من القواعد الأمامية للعمليات التابعة للبعثة. ولا تزال رداءة أوضاع الطرق تعرقل إيصال الوحدات الممكنة للبعثة إلى 19 موقعا. وفي الوقت نفسه، وضعت مخازن الدفاع الميداني وأعدت أخرى مسبقاً في ثمانين قاعدة أمامية للعمليات، في انتظار تحسن الأحوال الجوية لاستئناف العمل.

85 - وبدعم من مكتب الأمم المتحدة، واصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دعم العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي بتقديم المشورة، والتحليل، والتدريب والتوجيه بشأن استخدام المعدات المتخصصة، وكلاب الكشف عن المتفجرات، وموظفي الاتصال بالمجتمعات المحلية، وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وفي الفترة من 5 شباط/فبراير إلى 3 أيار/مايو، نظمت الدائرة تدريبات لفائدة 715 فرداً من الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرتهم على العثور على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدميرها، وعلى العمل بأمان في بيئة التهديدات تلك. ونظمت الدائرة أيضاً دورات تدريبية سابقة للنشر لفائدة 200 فرد من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في أوغندا في الفترة من 25 شباط/فبراير إلى 2 نيسان/أبريل لفائدة 310 أفراد من أفراد البعثة في بوروندي في الفترة من 5 آذار/مارس إلى 18 نيسان/أبريل. وساهمت الدائرة في ضمان سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر 21 من الأفرقة التي عملت باستخدام 42 من كلاب الكشف عن المتفجرات لإجراء عمليات التفتيش لـ 29 943 قطعة من الأمتعة، و 112 711 مركبة و 252 مبنى، و 168 042 متراً مربعاً من المساحات المشيدة و 10 372 197 متراً مربعاً من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات.

باء - الدعم المقدم لعمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية

86 - دعماً للعمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي في شيبيلي السفلى، قدم مكتب الأمم المتحدة المواد اللازمة لإنشاء قاعدتين من القواعد الأمامية للعمليات في جنالي. وفي 15 آذار/مارس، اكتمل تشييد قاعدة لوجستيات الجيش الوطني الصومالي إلى جانب القاعدة الأمامية للعمليات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في منطقة الكيلومتر 50.

87 - واجتمعت رئيسة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مع العميد أودوا يوسف راغي، الرئيس الجديد لقوات الدفاع الصومالية، في 24 شباط/فبراير في مقديشو، حيث أجريا مناقشات بشأن تقديم الدعم اللوجستي إلى الجيش الوطني الصومالي. وعرض مكتب الأمم المتحدة على قوات الدفاع أيضاً معدات اتصالات لتعزيز إمكانية التشغيل البيئي مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولاحظ رئيس قوات الدفاع أن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ألحقت خسائر في الأرواح في صفوف الجيش الوطني الصومالي والسكان الصوماليين أكثر مما تسببت فيه طلقات الرصاص، وطلب إضافة تدابير التخفيف من حدة التهديدات الناجمة عن تلك الأجهزة إلى مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة.

88 - وتلبية لطلبات مقدمة من الحكومة الاتحادية، نظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات توعية للتخفيف من حدة التهديدات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع استناداً منها 192 فرداً من أفراد الجيش الوطني الصومالي (190 من الرجال و 2 من النساء) خلال الفترة الممتدة من 5 شباط/فبراير إلى 25 نيسان/أبريل. وإضافة إلى ذلك، نظمت الدائرة تدريبات تنكيرية بشأن إبطال الذخائر المتفجرة وإبطال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لفائدة أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لقوة الشرطة الصومالية في عذاذو وبيدواه في الفترة من 2 إلى 6 شباط/فبراير ومن 16 إلى 20 شباط/فبراير.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

89 - ما زالت كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدواه وبلدوين وبريرة وبوصاصو ودوبلي ودوسمريب ودولو وغالكعيو وغاروي وهرجيسا وجوهو وكيسمايو ومقديشو. وحتى 4 أيار/مايو، كان هناك 370 موظفاً دولياً و 1 267 موظفاً وطنياً يعملون في مختلف أنحاء الصومال.

90 - وواصلت الأمم المتحدة إجراء مشاورات مع الحكومة الاتحادية للتصدي للتحديات المتبقية الماثلة أمام اتفاق مركز البعثة الموقع في عام 2014. وعلى وجه الخصوص، لم تُحلَّ بعدُ مشكلة عدم منح تأشيرات دخول وتصاريح عمل مجانية للمتقاعدين الدوليين مع الأمم المتحدة ولموظفي الأمم المتحدة الذين لا يحملون جوازات مرور.

91 - وتمشيا مع استجابة المنظمة العالمية لجائحة كوفيد-19، يعمل وجود الأمم المتحدة في الصومال على إعداد ونشر مواد توعية بشأن الفيروس. وهو بصدد تقديم المساعدة التقنية أيضاً إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل مواصلة عملية مراجعة الدستور والتحضيرات للانتخابات.

تاسعا - ملاحظات

92 - لقد تأثر شعب الصومال، شأنه شأن بقية شعوب العالم، من التداعيات غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19. وأود أن أثنى على السلطات الصومالية لما اتخذته من إجراءات لمنع ومواجهة الجائحة وعلى القرار الذي اتخذته بتقديم موارد إضافية من الحكومة الاتحادية إلى الولايات الأعضاء في الاتحاد لهذا الغرض. وأكرر التزام الأمم المتحدة التام بالعمل عن كثب مع الصومال في إطار هذه الجهود. ومن أجل التصدي للجائحة، سيحتاج البلد إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي لمواجهتها.

93 - وقد سلطت الجائحة الضوء، أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة توحيد صفوف القادة الاتحاديين وقادة الولايات في الصومال، للعمل بروح مفعمة بالرغبة في الوحدة والتوافق، من أجل التصدي بفعالية لواحد من أخطر التحديات العالمية لهذا العصر. ولا مجال الآن لإضاعة الوقت. وأنا لا أزال أشعر ببالغ القلق لأنه رغم نداءاتي السابقة والجهود التي يبذلها ممثلي الخاص والمجتمع الدولي دون انقطاع، ظلت العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد متوترة. وأنا أشجع السيد فرماجو على تنشيط محفل يشارك فيه بانتظام قادة البلد من أجل مناقشة جميع القضايا الوطنية وإعطاء دفع لها. وأدعو قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى الرد بالإيجاب على هذه الخطوات، بدءاً بتعيين ممثلين في الأمانة التي ستحضر لعقد قمة تجمع القادة الاتحاديين وقادة الولايات.

94 - ويكتسي عام 2020 أهمية حاسمة للنهوض بالأولويات الوطنية، وفي مقدمتها إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب وعلى أساس صوت واحد لشخص واحد. ويعكس سن قانون الانتخابات التزام الصوماليين بإجراء انتخابات وطنية. والآن، أحث على اتخاذ إجراءات سريعة لصياغة اللوائح اللازمة لجعل القانون قابلاً للتنفيذ، وأحث البرلمان على اعتماد التعديلات المدخلة على قانون الأحزاب السياسية. كما يتطلب إطار انتخابي قابل للتنفيذ الدعم على نطاق واسع من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد ومن المعارضة السياسية والمجتمع المدني. ولكنني أشعر بالقلق لأن قانون الانتخابات لا ينص على تخصيص حصة قدرها 30 في المائة لتمثيل المرأة في البرلمان. وأدعو السلطات الصومالية والجهات المعنية على جميع المستويات إلى كفالة مشاركة وتمثيل النساء والأقليات في العملية الانتخابية، بسبل من بينها تكريس تلك الجوانب في الأطر القانونية ذات الصلة. ويكتسي التخطيط بإحكام لأمن الانتخابات أهمية حاسمة أيضاً. وفي هذا الصدد، أحث فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات الوطنية على التعجيل بالتحصيرات الرامية إلى تأمين العملية الانتخابية، بما في ذلك إنجاز تقييم للمناطق التي يمكن تأمينها.

95 - وأود أن أهنئ الصومال على بلوغ نقطة القرار في إطار مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا إنجاز هام سيشجع للبلد إمكانية الحصول على موارد إضافية من المؤسسات المالية الدولية، يمكنها أن تساهم في تحقيق نمو شامل على المدى الطويل وفي الحد من الفقر. كما أنه يعكس التزام الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بإحراز تقدم رغم استمرار التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وأحث السلطات الاتحادية وسلطات الولايات على استغلال تلك الخطوة الإيجابية لتعزيز تعاونها من أجل تحقيق الأولويات الوطنية.

96 - وأنا قلق جدا من الاشتباكات المسلحة التي وقعت في منطقة جيدو من جوبالاند بين القوات الاتحادية وقوات الولايات والتي أسفرت عن وقوع إصابات وتسببت في تشريد السكان المدنيين. وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس وتفادي الأعمال التي قد توجج مزيداً من أعمال العنف. ومن الضروري أيضاً استئناف التعاون والحوار بين الحكومة الاتحادية وسلطات جوبالاند.

97 - وأود الإعراب عن استيائي من الاشتباكات التي وقعت في ولاية غلمدغ يومي 27 و 28 شباط/فبراير بين الجيش الوطني الصومالي وأهل السنة والجماعة. فلا تجوز معالجة الخلافات السياسية عن طريق العنف. وأرى أن الانتقال السلمي للرئاسة في الولاية الذي حدث في 12 نيسان/أبريل يعتبر مؤشراً مشجعاً. ويتطلب تحقيق الاستقرار على المدى الطويل من جميع الجهات المعنية العمل معاً على إنشاء إدارة شاملة للجميع.

98 - ويمثل الاجتماع الذي دار بين السيد فرماجو والسيد بيهي خطوة إيجابية. وأود أن أثنى على السيد فرماجو لإصداره بياناً عاماً اعترف فيه بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة التي ارتكبتها نظام سياد بري، وعلى السيد بيهي لقبوله هذه المبادرة. وأدعو كلا الزعيمين إلى مواصلة هذا التفاعل لتحسين العلاقات بينهما وإحراز تقدم نحو استئناف الحوار بين الصومال و"صوماليلاند".

99 - ويمكن أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات المتصلة بحقوق الإنسان في الصومال. وفي الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن، سلطت الضوء على بعض التحديات التي شهدتها بلدان أخرى، مثل تزايد خطابات الكراهية والتمييز، والقيود المفروضة على وسائل الإعلام وعلى الحيز المدني وحرية التعبير. وكما هو الشأن في المناطق الأخرى من العالم، يجب أن يكون الحفاظ على حقوق الإنسان في

طليعة استجابة الصومال لهذه الجائحة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لدعم أكثر الأشخاص والفئات ضعفا. وأحث السلطات الصومالية أيضا على حماية حرية التعبير التي تشكل حجر الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، وضمان السلامة البدنية للصحفيين وعدم تعرضهم للمضايقات والاعتقالات التعسفية.

100 - وتجدر الإشارة إلى أن نظام الرعاية الصحية الضعيف في الصومال يفتقر إلى القدرات اللازمة لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19. ومن شأن استمرار انتشار الفيروس أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، إذ يحتاج 30 في المائة من السكان إلى المساعدة من قبل. وثمة حاجة ماسة إلى أن توفر الجهات المانحة تمويلا فوريا وسريعا ومرنا من أجل مواجهة الفيروس والتخفيف من آثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وأنا أشيد بالإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية للتخفيف من حدة هذا التهديد وتيسير استمرار إيصال إمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ. وأحث جيران البلد والمجتمع الدولي بشكل عام على الحفاظ على إمكانية وصول العاملين في المجالين الصحي والإنساني والشحنات دون عوائق وعلى تيسير نقل المساعدات والإمدادات الأساسية إلى الصومال وداخله، بما في ذلك شحنات وموظفي الأمم المتحدة وشركائها.

101 - وتكشف العمليات التي نفذها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في شبيلي السفلى لاستعادة مدينة جنالي من حركة الشباب عن إحراز تقدم في المرحلة الانتقالية. ويجب توليد مزيد من الأعداد والقدرات في كل من الجيش الوطني الصومالي والشرطة لتأمين المناطق المستعادة، وتيسير الأنشطة الرامية لتحقيق الاستقرار وتوظيف المكاسب المحققة. وسيكتسي الاستثمار التدريجي في خفارة مجتمعية قوية إلى جانب إمكانية اللجوء الفعلي إلى الفضاء أهمية حاسمة لتقادي عودة ظهور حركة الشباب في المناطق المستعادة. وأحث الحكومة الاتحادية على توسيع نطاق عملياتها الانتقالية لتشمل مناطق أخرى وعلى التعجيل بإصلاحاتها المتعلقة بتوليد القوات وبقطاع الأمن، بالتعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، وذلك بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين وبالتنسيق معهم.

102 - ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية على التخفيف من حدة التهديدات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أثناء تنفيذ الخطة الانتقالية لتمكينها من حماية أفرادها وتقادي الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين وبالبنى التحتية الحيوية بشكل أفضل، في سياق تحملها تدريجيا للمسؤوليات الأمنية التي كانت ضمن مشمولات بعثة الاتحاد الأفريقي. وأدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوقين الاستثنائيين لبعثة الاتحاد الأفريقي وللجيش الوطني الصومالي وإلى السماح باستخدام مساهماتها بطريقة أكثر مرونة.

103 - وأدين بشدة هجمات حركة الشباب، التي يتضرر منها المدنيون أكثر من غيرهم، وأحيد علما بالتهديدات المتقلبة التي تشكلها هذه الحركة. كما أن الهجمات بقذائف الهاون التي تستهدف مرافق الأمم المتحدة ومرافق بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو غير مقبولة وهي تبعث على القلق بشدة. وأدعو الحكومة الاتحادية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لضمان أمن الوجود الدولي، فمن دونه لا يمكن للأمم المتحدة أن تنفذ ولايتها أو تدعم الصومال وشعبه.

104 - وأود أن أعرب عن امتناني مجددا لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم المتواصل لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأشيد بتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية سعيا لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

105 - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، جيمس سوان، وجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال، على جهودهم الدؤوبة وعملهم الشاق في ظروف صعبة للغاية. وأشدد على أن أمنهم ورفاههم لا يزال في صدارة الأولويات.

